أثر تمويل عجز الموازنة العامة بالاقتراض الداخلي في السياسة النقدية للعراق للمدة (2008-2024)

نورهان كاظم سعد

ا.د. عبد الرحمن نجم المشهداني

الجامعة العراقية - كلية الإدارة والاقتصاد

ECONOMICS AND ADMINISTRATIVE STUDIES JOURNAL (EASJ)
EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.13

أثر تمويل عجز الموازنة العامة بالاقتراض الداخلي في السياسة النقدية للعراق للمدة (2008-2024)

The Impact of Financing the Public Budget Deficit on Monetary Policy in Iraq for the Period (2008–2024)

نورهان كاظم سعد*
ا.د. عبد الرحمن نجم المشهداني
الجامعة العراقية - كلية الإدارة والاقتصاد

Noorhan Kadhem Saad *
Prof. Dr Abdulrahman Najm Al-Mushtahadani
Iraqi University - College of Administration and Economics

تاريخ الاستلام: 2025/04/21 تاريخ القبول: 2025/05/20 تاريخ النشر: 2026/03/01
Received: 21/04/2025 Accepted: 20/05/2025 Published: 01/03/2026

المستخلص:

يهدف البحث إلى تحليل أثر تمويل عجز الموازنة العامة من خلال الاقتراض المحلي على السياسة النقدية في العراق للمدة(2008-2024)، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة المالية والبنك المركزي، حيث تم تحليل التقلبات الزمنية في مؤشرات الدين العام المحلي، والمعروض النقدي، وأسعار الفائدة، وسعر الصرف، وكذلك العملة المصدرة، ومعدلات التضخم، والاحتياطيات الأجنبية، وتكشف الجداول أن الاقتصاد العراقي شهد فترات من الفوائض الظاهرية، والتي تحولت بعد احتساب السلف إلى عجز كبير، مع زيادات حادة في الدين العام المحلي خلال عامي(2015) و(2024). وهذا يعكس الاعتماد المتزايد على التمويل المحلي في سياق انخفاض عائدات النفط وارتفاع نفقات التشغيل، وأظهرت البيانات أيضًا تقلبات كبيرة في المعروض النقدي، حيث بلغت معدلات النمو ذروتها في فترات مثل عام(2022) ثم بدأت في الانخفاض بسبب سياسات التقشف، وعلى صعيد المؤشرات النقدية، سجلت أسعار الفائدة انخفاضا تدريجيا، مع حالات استثنائية تزامنت مع تقلبات السوق، في حين عانت أسعار الصرف من تقلبات متراكبة، وأكدت الدراسة أيضاً أن ارتفاع قيمة العملة المصدرة في فترات معينة يعكس زيادة التمويل النقدي للنفقات العامة، وأن معدلات التضخم شهدت تقلبات حادة بين فترات التوسع والتقشف، في حين تذبذبت احتياطيات النقد الأجنبي بسبب تأثير تحسن عائدات النفط وأزمات عجز الموازنة، وتشير النتائج إلى أن التمويل المحلي لعجز الموازنة يتذبذب بين توسع السيولة في ظل الضغوط التضخمية وفترات التقشف التي تقلل من النشاط النقدي، مما يؤثر سلبا على استقرار المؤشرات النقدية وقدرة البنك المركزي على تحقيق أهدافه، وتسلط الدراسة الضوء على الحاجة إلى سياسات مالية ونقدية متكاملة.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، السياسة النقدية، تمويل العجز، الاقتراض الداخلي، الاقتراض الخارجي.

بحث مستل من رسالة ماجستير

*Corresponding Author: Noorhan Kadhem

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.13

Abstract:

domestic borrowing on monetary policy in Iraq during the period (2008-2024), the study relied on the descriptive analytical approach using official data issued by the Ministry of Finance and the Central Bank, where time fluctuations were analyzed in the indicators of domestic public debt, money supply (M1 and M2), interest rates, exchange rate (official and parallel), as well as the issued currency, inflation rates, and foreign reserves, and the tables reveal that the Iraqi economy has witnessed periods of Apparent surpluses, which after calculating advances turned into a large deficit, with sharp increases in domestic public debt during 2015 and 2024. This reflects the increasing reliance on domestic financing in the context of declining oil revenues and higher operating expenses. The data also showed significant fluctuations in the money supply, with growth rates peaking in periods such as 2022 and then starting to decline due to austerity policies. In terms of monetary indicators, interest rates recorded a gradual decline, with exceptional cases coinciding with market volatility, while exchange rates (official and parallel) suffered from overlapping fluctuations, and the study also confirmed that the appreciation of the value of the issued currency in certain periods reflects the increase in monetary financing of public expenditures, and that inflation rates witnessed sharp fluctuations between periods of expansion and austerity, while foreign exchange reserves fluctuated due to the impact of improved oil revenues and budget deficit crises, and the results indicate that domestic financing of the budget deficit fluctuates between the expansion of liquidity in light of inflationary pressures and austerity periods that reduce monetary activity, which negatively affects the stability of monetary indicators and the ability of the Central Bank to achieve its goals, and the study highlights on the need for integrated fiscal and monetary policies.

Keywords: General budget, monetary policy, deficit financing, domestic borrowing, external borrowing.

المقدمـة:

تُعد الموازنة العامة أداة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخصيص الموارد، إلا أن عجزها المستمر يُمثل تحديًا هيكليًا يواجه الاقتصاد العراقي، لا سيما في ظل تقلبات الإيرادات العامة المرتبطة بالموارد النفطية، وقد دفع هذا العجز المتكرر الحكومة إلى اللجوء إلى تمويله بوسائل مختلفة، أبرزها الاقتراض الداخلي، لما له من آثار مباشرة وغير مباشرة على السياسة النقدية، ويؤثر تمويل العجز من خلال الدين الداخلي على المعروض النقدي وأسعار الفائدة والتضخم والاحتياطيات الأجنبية، وسعر الصرف، واخيراً العملة المصدرة، مما قد يُعيق قدرة البنك المركزي على تحقيق أهدافه النقدية، وبناءً على ذلك، يسعى هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين تمويل العجز بالاقتراض المحلي والسياسة النقدية في العراق خلال الفترة(2008-2024)، باستخدام منهجية تحليلية، ويهدف إلى تقديم فهم أعمق لطبيعة هذا التأثير وتقديم توصيات لدعم متخذي القرار في تحقيق التوازن بين السياستين المالية والنقدية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في استمرار العجز في الموازنة العامة في العراق خلال المدة(2008-2024) وأن تمويل هذا العجز خاصة من خلال الاقتراض الداخلي، قد يؤدي إلى تأثيرات سلبية على السياسة النقدية في العراق، لذلك تنطلق الباحثة في تحديد مشكلة الدراسة من السؤال الرئيسي الآتي: **كيف يؤثر تمويل الموازنة العامة بعجز على السياسة النقدية في العراق خلال الفترة من 2008 إلى 2024؟**

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث من خلال البحث في اثار تمويل عجز الموازنة العامة على السياسة النقدية كونها تمثل اهم مخرجات اختلال الموازنة فضلال عن المصادر الداخلية التي يتم بها تمويل عجز الموازنة في الوقت الذي تشهد فيه الدول النفطية تقلبات كبيرة في إيراداتها المالية، فالعراق الذي يعتمد كثيراً على الإيرادات النفطية يجد نفسه أمام تحديات اقتصادية ومالية، ما يجعل من الضروري دراسة تأثير السياسات المالية، خاصة فيما يتعلق بتمويل الموازنة بعجز على السياسة النقدية.

الهدف من البحث:

1- تحليل تطور عجز الموازنة العامة في العراق للمدة (2008-2024).

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.13

2- تحليل اليات تمويل عجز الموازنة العامة من خلال الدين العام الداخلي في العراق للمدة(2008-2024).

3- تحليل مؤشرات السياسة النقدية في العراق للمدة(2008-2024).

4- معرفة درجة ونوع تأثير التمويل الداخلي لعجز الموازنة العامة على السياسة النقدية في العراق للمدة(2008-2024).

فرضية البحث:

انطلق البحث من فرضية هي " أن استمرار تمويل الموازنة العامة بعجز لتمويل نفقات الحكومة التشغيلية المتزايدة والذي يمول بالاقتراض الداخلي من البنك المركزي والمصارف الحكومية سيؤدي حتما الى تحمل الموازنة اعباء تسديد فوائد واقساط الدين في السنوات القادمة كما سيؤثر على اداء المصارف الحكومية وعلى اداء البنك المركزي وقدرته في توظيف سياسته النقدية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحليل أثر تمويل عجز الموازنة العامة من خلال الدين المحلي على السياسة النقدية في العراق خلال الفترة(2008-2024)، وتتضمن منهجية البحث تحليل تطور كلٍ من:

- اتجاهات عجز الموازنة العامة في العراق للمدة(2008-2024).
- أدوات تمويل العجز (الاقتراض المحلي) في العراق للمدة (2008-2024).
- المؤشرات النقدية المتعلقة بالسياسة النقدية، مثل (عرض النقد، التضخم، سعر الفائدة، العملة المصدرة، سعر الصرف، الاحتياطيات الأجنبية) في العراق للمدة (2008-2024).

المحور الأول // عجز الموازنة العامة ومصادر تمويله

اولاً– مفهوم عجز الموازنة العامة(Public Budget Deficit)

تعرف الموازنة العامة بأنها الخطة الأساسية للحكومة للإيرادات والنفقات المالية، أي الخطة السنوية الوطنية للإيرادات والنفقات المالية المعتمدة بالإجراءات القانونية، وهي الوسيلة الأساسية لتحقيق الوظائف المالية، إنها تعكس سياسة الدولة والسياسات الاجتماعية والاقتصادية، وتحدد نطاق واتجاه أنشطة الحكومة، ويمكن للموازنة الحكومية المعقولة أن تعزز النمو الاقتصادي، وتحسن معيشة الافراد، وتحافظ على مستوى معيشة الشعب(Xu et al. ,2024:359).

عند مرور الدولة بعملية أعداد الموازنة العامة، لابد أن تظهر حالة من الحالات الثلاثة المرتبطة بالموازنة، وهي: الموازنة المتوازنة، والموازنة الفائضة، والموازنة العجزية، تشير الموازنة المتوازنة إلى أن الإيرادات والنفقات الحكومية متساوية، وتشير الموازنة الفائضة إلى أن الإيرادات الحكومية أكبر من النفقات وهنا تمتلك الحكومة فائضاً من الأموال اللازمة لأنشطتها المخططة، وبالتالي يصبح التحدي هو مدى كفاءة الحكومة في الاستفادة القصوى من الفائض، والحالة الاخيرة تشير الى حالة تجاوز النفقات للإيرادات وهو ما سيتم التطرق اليه بشكل واسع في هذا البحث.

تعاني الدولة من عجز في نظامها المالي عندما تتجاوز نفقاتها إيراداتها، وهو من المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول المتقدمة والنامية، خاصة مع الدور الكبير للإنفاق العام فيها على الرغم من المحاولات المتعددة لتقليص دوره بحجة أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من الحكومة في توظيف الموارد(Sannoh & Fanneh,2022:362)، ويعرف عجز الموازنة بأنه تجاوز الإنفاق الحكومي لتوقعات الإيرادات، ويتم تعويض الفرق عن طريق الاقتراض الحكومي على أمل أن تؤدي الأنشطة التجارية الى تحقيق دخل إضافي لتغطية العجز(Okolie & Anidiobu,2020:31)، وفي تعريف أخر أنه الزيادة الحاصلة في اجمالي نفقات الحكومة أكثر من إجمالي إيراداتها(Sumba et al.,2023:294)، إما نتيجة للسياسة المالية التوسعية للوصول إلى أهداف مالية معينة أو عجز الحكومة أو عدم رغبتها في جمع أموال ضريبية كافية(Moses & Adesanya,2023:1)، بمعنى، أنه زيادة كبيرة في الإنفاق العام مقابل ضعف في الإيرادات الدولة، بعبارة أنه اصرار الحكومة على إنفاق أموال أكثر مما تكسبه من مصادر الدخل مما يؤدي لعجز(Nice ,2002:713).

ثانياً: - مصادر تمويل عجز الموازنة العامة

تعاني الكثير من الدول مشكلة تزايد عجز الموازنة العامة، عندما يكون الإنفاق الحكومي أكبر من إيراداته، فإنه يؤدي إلى عجز يتطلب تمويل، وعليه يتعين على الحكومة جمع الأموال من مصادر أخرى لتغطية هذا العجز، وتتعدد مصادر تمويله واختلفت نسبة مساهمة كل مصدر من دولة لأخرى، وذلك لاختلاف السياسة المالية والنقدية المتبعة وكذلك الظروف الاقتصادية(Okeke et al.,2022:119)، ويتم مواجهة العجز بالآتي:

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.13

1- التمويل الداخلي (Domestic Financing)

عندما تتوفر قدرة تمويل محلية تلجأ الدولة التي تعاني من عجز في موازنتها الى مواطنيها ومؤسساتها لتمويل هذا العجز، وذلك عن طريق المصادر التالية:

أ-الاقتراض من المصارف التجارية(Commercial Banks) : يقصد به توجه الدولة للاقتراض من المصارف التجارية، وذلك يتوقف على مدى قدرة المصارف على تمويل الائتمان الاضافي من دون تخفيض الائتمان الموجه للقطاعات الاخرى، اذ حين تصبح السيولة المصرفية محدودة فإن الزيادة المستمرة في الاقراض الحكومي من المصارف المحلية من شأنها أن تحول محفظة الاقراض لدى المصارف نحو القروض الحكومية على حساب القروض الاكثر خطورة للقطاع الخاص، وبالتالي فإن هذا يقلل من فرصة المشاريع المربحة الجديدة في القطاع الخاص، وهذا يحفز المنافسة على الأموال القابلة للإقراض المتاحة في النظام المصرفي، ويؤدي الى زيادة أسعار الإقراض، ونتيجة لذلك يزداد الطلب على الأموال القابلة للإقراض من قبل القطاع الحكومي ومع ارتفاع سعر الفائدة، يتم تقليص الإقراض للقطاع الخاص(Aghughu et al. 2022:54).

ب- الاقتراض من البنك المركزي(Central Bank): يعد البنك المركزي المستشار المالي للدولة ومصدراً هام لها من مصادر تمويل عجز الموازنة، فعندما تلجأ اليه الحكومة لطلب الدعم المالي لتمويل عجز موازنتها، يقوم البنك بتقديم الدعم لها عن طريق تقديم القروض، وذلك عن طريق إصدار نقدي جديد يتمثل بخلق مبلغ إضافي من النقود، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى توسيع المعروض النقدي، وقد تكون الطريقة الأسهل، لكنها في نفس الوقت تدمر الاقتصاد الوطني للدولة، وهي الملاذ الأخير لتمويل عجز الموازنة اذ تعد الطريقة الأكثر خطورة، لأنها تؤدي إلى التضخم، اذ أن تمويل عجز الموازنة من خلال الإصدار النقدي دون غطاء من الذهب أو النقد الأجنبي (السحب على المكشوف) من البنك المركزي يؤدي إلى انهيار سعر الصرف وانخفاض القيمة الشرائية للعملة الوطنية(Arjune & Al-Maflehi ,2022:160) .

ت-الاقتراض من الجمهور والمتعاملين في السوق(Market Participants): وذلك بإصدار سندات حكومية وبيعها للأفراد، ويعتبر هذا تمويلاً غير تضخمي، حيث أن ظاهرة إزاحة القطاع الخاص الاستهلاكي للأفراد الناتجة عن بيع السندات الحكومية تؤدي إلى تحويل جزء من الدخل المتاح للإنفاق من قبل الأفراد إلى الحكومة، وبالتالي ينخفض الإنفاق، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي للأفراد بمقدار يعادل حجم شراء الأفراد للسندات(Arjune & Al-Maflehi 2022:160,)، وبموجبه تحصل الحكومة على القروض من الدائنين الطوعيين من خلال دفع أسعار فائدة تنافسية، وعادة ما يتم منح تسهيل الإعفاء الضريبي لجعل الأوراق المالية الحكومية جذابة، ويتم جمع القروض قصيرة الأجل من خلال أذون الخزانة لتمويل النفقات الجارية، وجمع القروض طويلة الأجل من خلال سندات التنمية لتلبية تمويل التنمية ذي الطبيعة الطويلة الأجل، يقوم الأفراد والمؤسسات في بلد ما بإقراض الحكومة من خلال شراء هذه الأوراق المالي(Okeke et al.,2022:199).

2- التمويل الخارجي (External financing)

يعد التمويل الدولي أبرز الطرق التي تستعين بها الدولة لتغطية قسم من عجز موازنتها العامة على وجه الخصوص النفقات المتعلقة بالنقد الاجنبي، ويمكن توضيحها بالآتي:

أ- الاقتراض من الحكومات الرسمية(Official Governments): تسمى ايضاً بالقروض الثنائية وهي قروض متعاقد عليها بين الدولة المقترضة وحكومة الدولة المقرضة، وهي تنطوي على اتفاقية قرض بين المقترض ومقرض واحد، قد يكون لدى المقترض اتفاقيتا قرض ثنائيتان أو أكثر، كل منها مع مقرض مختلف ستكون الجميع اتفاقيات القروض الثنائية هذه نفس الشروط إلى حد كبير، وتشكل معاً حزمة تمويل مجمعة للمقترض، وتكون شروط الائتمان التي يحددها المقرض أقل تعقيداً وأسهل في الإدارة عادة، يمكن للمقترضين توقع سداد أسعار الفائدة المجدولة على مدى فترة محددة، ويشير مصطلح "ثنائي" إلى حقيقة وجود طرفين فقط في القرض، ولكل منهما التزامات تجاه الآخر: أحدهما يوفر مبلغاً محدداً من المال بموجب شروط اتفاقية القرض، والآخر يسدد المال كما هو محدد في نفس الاتفاقية(Gimba et al.,2024:32).

ب- الاقتراض من المصارف الاجنبية واسواق المال الدولية(Financial Markets): تسمى ايضاً بالقروض التجارية، وتلجأ الدول الى هذه القروض والتي مصدرها المصارف التجارية الاجنبية(الدولية) وأسواق رأس المال الدولية لتمويل العجز، اذ اصبحت من المصادر الهامة لتمويل العجز(Onyedibe et al.,2022:21)، وعادة ما يكون لها معدل فائدة مرتفع، وفترة سماح ضئيلة أو معدومة ومراقبة لاستخدام الأموال، ولكن الحصول عليها أسرع من المصادر الأخرى(Nsonwu,2022:70).

ت- الاقتراض من المنظمات الدولية(International Organizations): يشير إلى القروض المستحقة للمؤسسات المالية الدولية، التي تضم دولاً متعددة كأعضاء، وتشمل هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات المماثلة، وهي تقدم عادة لدعم النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية،

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.13

وترسل هذه المنظمات وفوداً إلى البلدان المتلقية لإجراء الدراسات اللازمة قبل تقديم القرض وقد تكون في شكل قروض أو منح، وغالباً ما تكون شروط السداد أكثر مرونة من شروط القروض التجارية والثنائية، اذ أن غالباً ما يتم تقديم هذه القروض بأسعار فائدة أقل وقد تكون فترات سدادها أطول، ويمكن أن تصبح عبئاً على البلدان غير القادرة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون، أذ يؤدي الحصول على المزيد من الديون إلى تكاليف خدمة الديون التي تؤثر على موازنات الحكومة وتحد من الاستثمار في مجالات أساسية مثل التعليم والرعاية الصحية(Gimba et al.,2024:32)..

المحور الثاني// تحليل أثر تمويل عجز الموازنة العامة بالاقتراض الداخلي في السياسة النقدية للعراق للمدة (2008-2024)

اولاً: تحليل تطور عجز الموازنة العامة في العراق للمدة (2008-2024)

يعتمد العراق على موازنة البنود لإعداد الموازنة العامة، والتي من خلالها يتم تقسيم الأخيرة إلى إيرادات عامة ونفقات عامة، يبين الجدول(1) تطور العجز أو الفائض في الموازنة العامة العراقية للفترة (2008-2024) مع مقارنة الإيرادات والنفقات الفعلية والمقدرة، ويبين الجدول الفرق بين العجز المتوقع والعجز الفعلي، مع الأخذ في الاعتبار تأثير السلف غير المسددة على الحساب النهائي، وتسلط البيانات الضوء على مدى تأثر الموازنة العامة بتقلبات أسعار النفط والتغيرات في النفقات العامة، والذي يتضح منه أن الفترة(2008-2013) تميزت بالتقلبات بين العجز والفائض، بسبب التغيرات في أسعار النفط، ففي عام(2008) سجلت الموازنة فائض حقيقي بلغ(13,364) مليار دينار، لكن وجود سلفاً غير مطفأة حول الفائض إلى عجز بعد خصم سلف بقيمة(2,141-) مليار دينار، ويعكس هذا حجم الالتزامات المالية المؤجلة، والتي تمثل شكلاً من أشكال العجز الخفي، وفي عامي(2009) و(2010) ورغم أن العجز المتوقع كان كبيراً، فإن العجز الفعلي كان أقل حدة بسبب تحسن الإيرادات الحقيقية، وفي عام(2011) سجلت الموازنة فائضاً قدره(25,231) مليار دينار، وذلك بفضل الطفرة في الإيرادات النفطية، وفي(2013) حيث سجلت الموازنة عجزاً حقيقياً بلغ(5,287-) مليار دينار قبل إدخال السلف، وارتفع إلى(26,547-) مليار دينار بعد إدخالها، وفي الفترة(2014-2016) دخل العراق في أزمة مالية حادة بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وتصاعد الإنفاق الأمني والعسكري بسبب الحرب ضد داعش، ولم يتم إقرار الموازنة العامة لعام(2014) ، وفي عامي(2015) و(2016) ارتفع العجز الحقيقي إلى(12,933-) و(13,655-) مليار دينار على التوالي، وشهدت المدة(2017-2018) تحسن أسعار النفط وزيادة الصادرات النفطية وبدأ الوضع المالي يتحسن تدريجيا، ففي عام(2017) تحول العجز المتوقع البالغ(21,660-) مليار دينار إلى فائض فعلي بلغ(1,932) مليار دينار، وفي عام(2018) بلغ الفائض قبل احتساب السلف نحو(25,697) مليار دينار وهو ما يعكس ارتفاع الإيرادات النفطية، وفي عام(2019) بلغ العجز الحقيقي نحو(4,157-) مليار دينار، مما يشير إلى بداية ضغوط مالية جديدة بسبب ارتفاع الإنفاق العام نسبة إلى الإيرادات، وفي الاعوام(2020) و(2021) تسببت جائحة كورونا بانهيار أسعار النفط وتراجع النشاط الاقتصادي، ما أدى إلى تفاقم عجز الموازنة، ولم يتم إقرار الموازنة لعام(2020)، لكن البيانات الفعلية أظهرت عجز فعلي بعد طرح سلف بقيمة(13,959-) مليار دينار، وفي عام(2021)، تحسن الوضع المالي على خلفية ارتفاع أسعار النفط، حيث تحول العجز المتوقع إلى فائض فعلي بقيمة(6,231) مليار دينار، اما الفترة (2022-2023) لم تكن هناك موازنة مقرة لعام(2022) لكن سجلت الموازنة فائض بلغ (44,737) مليار دينار وهو الأعلى في تاريخ العراق وذلك لارتفاع اسعار النفط، وفي عام(2023) كوصل العجز الى(11,102) مليار دينار بعد طرح السلف، وفي عام(2024) سجلت الموازنة عجز مالي بلغ(18,455-) مليار دينار، وذلك لزيادة النفقات التشغيلية، وخاصة رواتب الموظفين، وضعف الإيرادات غير النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط.

جدول (1) مبالغ العجز/ الفائض المتوقع والفعلي في العراق للمدة (2008-2024) (مليار دينار)

السنوات	الايرادات العامة المقدرة	النفقات العامة المقدرة	الفائض/العجز المتوقع	الايرادات العامة الفعلية	النفقات العامة الفعلية	الفائض / العجز الفعلي	السلف غير المطفأ	الفائض/العجز بعد طرح السلف
2008	50,775	59,862	-9,087	80,641	67,277	13,364	15,505	-2,141
2009	50,408	69,166	-18,758	55,244	55,590	-0,346	19,637	-19,983
2010	61,735	84,657	-22,922	70,178	70,134	0,044	2,024	-1,980
2011	80,935	96,663	-15,728	103,989	78,758	25,231	14,496	10,735
2012	102,327	117,123	-14,796	119,817	105,140	14,677	17,082	-2,405
2013	119,297	138,425	-19,128	113,840	119,127	-5,287	21,260	-26,547
2014	لا توجد موازنة			105,554	112,192	-6,638	0	-6,638
2015	94,048	119,462	-25,414	66,470	70,398	- 3,928	9,005	-12,933
2016	81,701	105,896	-24,195	54,409	67,067	-12,658	0,997	-13,655
2017	79,011	100,671	-21,660	77,422	75,490	1,932	2,286	-354
2018	91,644	104,158	-12,514	106,570	80,873	25,697	0,309	25,388

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.13

2019	105,570	133,108	-27,538	107,567	111,724	-4,157	10,435	-14,592
2020	لا توجد موازنة			63,200	76,082	-12,882	1,077	-13,959
2021	101,320	129,993	-28,673	109,081	102,850	6,231	14,094	-7,863
2022	لا توجد موازنة			161,697	116,960	44,737	14,864	29,873
2023	134,553	198,910	-64,357	135,681	142,436	-6,755	4,347	-11,102
2024	147,837	211,861	-64,024	135,323	136,431	-1,108	17,352	-18,455

الجدول من أعداد الباحثة اعتماداً على بيانات وزارة المالية- دائرة المحاسبة - قسم التوحيد، نظام توحيد حسابات الدولة على الموازنة الاتحادية للمدة (2015-2024)، الحسابات الختامية لجمهورية العراق للسنوات (2013-2008).

ثانياً: تحليل تطور الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2008-2024)

يتضح من الجدول(2) أن الدين العام المحلي كان أحد المصادر الرئيسية لتمويل عجز الموازنة العامة في العراق خلال الفترة(2008-2024)، وتتنوع أدوات هذا التمويل حيث اعتمدت الحكومة على عدة مصادر محلية لسد الفجوة بين الإيرادات والنفقات، بما في ذلك حوالات الخزينة، والسندات الحكومية، والقروض من المؤسسات المالية، والقروض من المصارف الحكومية، وقد أدى اللجوء المتزايد إلى الاستدانة المحلية إلى تراكم الدين العام المحلي ليصل إلى(83,050) مليار دينار في عام(2024)، وقد يؤدي ذلك إلى الضغط على سيولة القطاع المصرفي، حيث يخصص جزء كبير من أموال المصارف لشراء أدوات الدين العام بدلاً من تمويل الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية، ففي عام(2008) بلغ الدين العام المحلي(4,456) مليار دينار ويتكون في معظمه من السندات التي شكلت ما نسبته(88.8%) من إجمالي الدين، ويعكس هذا استقراراً نسبياً في الوضع الاقتصادي نتيجة لعائدات النفط الجيدة في ذلك الوقت، لكن في عام(2009) شهد الدين ارتفاعا كبيرا بنسبة(89.27%) ليصل إلى(8,434) مليار دينار، مع ارتفاع حوالات الخزانة إلى(4,479) مليار دينار مما يعكس زيادة الحاجة إلى التمويل الحكومي، يرجع ذلك لانخفاض الإيرادات الناتجة عن تقلب أسعار النفط بسبب الازمة المالية العالمية في عام(2008)، وفي عام(2010) واصل الدين العام نموه ليصل إلى(9,181) مليار دينار، بنسبة نمو بلغت(8.86%) مدفوعاً بارتفاع التحويلات الحكومية التي بلغت(5,225) مليار دينار، لكن العام(2011) شهد تراجعا حادا في الدين بنسبة(18.89-%) إلى(7,447) مليار دينار، وذلك بعد تحسن عائدات النفط ، وسداد جزء من ديون وزارة المالية وطرح حوالات الخزينة بالمزاد، واستمر التراجع في عام(2012) حيث بلغ الدين(6,548) مليار دينار بانخفاض قدره(12.07-%) مع انخفاض التحويلات من الخزينة والديون لوزارة المالية، إلا أن العام(2013) شهد انخفاضاً كبيراً بنسبة(35-%)، ما أدى إلى انخفاض الدين إلى(4,256) مليار دينار، يعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وتحسن الإيرادات العامة، لكن هذا التحسن لم يدم طويلا، إذ شهد العام(2014) ارتفاعا حادا بنسبة(123.68%) ليصل الدين إلى(9,520) مليار دينار، مدفوعا بارتفاع تحويلات الخزينة إلى(7,065) مليار دينار، وذلك نتيجة لزيادة الإنفاق العسكري نتيجة للأزمة الأمنية مع ظهور تنظيم داعش الارهابي وانخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من العام، وتفاقمت الأزمة في عام(2015) حيث ارتفع الدين المحلي بنسبة غير مسبوقة بلغت(237.64%) ليصل إلى(32,143) مليار دينار، ولجأت الحكومة إلى أدوات تمويلية مختلفة، منها تحويلات من الخزانة العامة بقيمة(19,312) مليار دينار، وكذلك قروض من المؤسسات المالية بقيمة(10,461) مليار دينار، في ظل تراجع عائدات النفط وزيادة الإنفاق العسكري والإنساني، وواصل الدين ارتفاعه في عام(2016) ليصل إلى(47,362) مليار دينار بنسبة نمو بلغت (47.35%) ويعود هذا النمو إلى ارتفاع كافة أدوات الاقتراض، لاسيما تحويلات الخزينة التي وصلت إلى(32,764) مليار دينار، ويعكس هذا الوضع استمرار الأزمة المالية ونقص السيولة في الموازنة العامة، وفي عام(2017) استقر الدين العام عند(47,679) مليار دينار، بمعدل نمو طفيف بلغ(0.67%)، مما يشير إلى استقرار نسبي في احتياجات التمويل وتحسن طفيف في الإيرادات، لكن في عام(2018) انخفض الدين بنسبة(12.28-%) إلى(41,823) مليار دينار، مع انخفاض القروض والسندات، وذلك إلى تحسن عائدات النفط بعد ارتفاع أسعار النفط العالمية، واستمر هذا التراجع في عام(2019)، حيث انخفض الدين بنسبة(8.35-%) إلى(38,332) مليار دينار، مع استمرار تراجع كافة أدوات الاقتراض، مما يعكس تحسن الوضع المالي للبلاد، لكن العام(2020) شهد انعكاساً واضحاً في هذا الاتجاه، حيث ارتفع الدين بنسبة(67.61%) ليصل إلى(64,247) مليار دينار، ويأتي هذا الارتفاع نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19 التي أثرت سلباً على عائدات النفط وتسببت في أزمة مالية خطيرة، وقامت الحكومة بعد ذلك بزيادة اقتراضها المحلي عبر التحويلات من الخزينة بمبلغ إجمالي بلغ(46,106) مليار دينار، واصل الدين العام ارتفاعه في عام(2021) ليصل إلى(69,912) مليار دينار، بنسبة نمو بلغت(8.82%)، مع استمرار اللجوء إلى الاقتراض المحلي، بما يعكس استمرار الحاجة لتمويل العجز الكبير في الموازنة، وفي عام(2022) ظل الدين العام مستقرا

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.13

تقريبا عند(69,496) مليار دينار، مع انخفاض طفيف بنسبة (0.60-%)، مما يشير إلى تحسن إيرادات الدولة بسبب ارتفاع أسعار النفط، وفي عام(2023) ارتفع الدين بنسبة(1.53%) إضافية ليصل إلى(70,558) مليار دينار، مما يشير إلى استمرار احتياجات التمويل على الرغم من التحسن النسبي في الظروف المالية، وتم إدراج قروض المصارف الحكومية كمصدر تمويلي جديد بقيمة(3,000) مليار دينار، وهو ما يعكس توسع الحكومة في استغلال موارد النظام المصرفي الوطني، وفي عام (2024) واصل الدين العام الارتفاع ليصل الى(83,050) وبنسبة نمو(17.70) مقارنة بالعام السابق، نتيجة تراجع الإيرادات وضعف الخيارات التمويلية الأخرى.

جدول (2) الدين العام الداخلي للعراق للمدة (2008-2024) (مليار دينار)

السنوات	الدين العام الداخلي (2+3+4+5+6=1)	معدل نمو الدين العام الداخلي %	حوالات الخزينة (2)	الدين على المالية (3)	السندات (4)	قروض المؤسسات المالية (5)	قروض المصارف الحكومية (6)	نسبة العمود 1/2 %	نسبة العمود 1/3 %	نسبة العمود 1/4 %	نسبة العمود 1/5 %	نسبة العمود 1/6%
2008	4,456	-	0,500	3,956	-	-	-	11.2	88.8	-	-	-
2009	8,434	89.27	4,479	3,956	-	-	-	53.1	46.9	-	-	-
2010	9,181	8.86	5,225	3,956	-	-	-	56.9	43.1	-	-	-
2011	7,447	-18.89	3,891	3,556	-	-	-	52.2	47.8	-	-	-
2012	6,548	-12.07	3,392	3,156	-	-	-	51.8	48.2	-	-	-
2013	4,256	-35.00	1,500	2,756	-	-	-	35.2	64.8	-	-	-
2014	9,520	123.68	7,065	2,456	-	-	-	74.2	25.8	-	-	-
2015	32,143	237.64	19,312	2,356	0,015	10,461	-	60.1	7.3	0.05	32.5	-
2016	47,362	47.35	32,764	2,356	1,697	10,546	-	69.2	5.0	3.6	22.3	-
2017	47,679	0.67	32,295	2,156	2,682	10,546	-	67.7	4.5	5.6	22.1	-
2018	41,823	-12.28	28,413	1,956	1,953	9,501	-	67.9	4.7	4.7	22.7	-
2019	38,332	-8.35	26,003	1,756	1,921	8,652	-	67.8	4.6	5.0	22.6	-
2020	64,247	67.61	46,106	1,556	1,917	14,669	-	71.8	2.4	3.0	22.8	-
2021	69,912	8.82	50,296	1,556	2,098	15,963	-	71.9	2.2	3.0	22.8	-
2022	69,496	-0.60	50,130	1,556	2,031	15,779	-	72.1	2.2	2.9	22.7	-
2023	70,558	1.53	47,750	1,256	3,291	15,261	3,000	67.7	1.8	4.7	21.6	4.3
2024	83,050	17.70	53,196	0,756	9,834	13,364	5,900	64.1	0.9	11.8	16.1	7.1

الجدول من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي- دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2008-2024)، بغداد، العراق.

ثالثاً: عرض واقع مؤشرات السياسة النقدية في العراق للمدة (2008-2024)

1- تحليل مؤشر عرض النقد في العراق

يعد عرض النقد أحد أهم المؤشرات النقدية التي تعكس النشاط الاقتصادي والسياسات النقدية لأي دولة وهو إجمالي كمية النقود في الاقتصاد عند نقطة زمنية معينة، بمعنى أنه إجمالي مخزون الوسائط النقدية للتبادل المتاحة للمجتمع للاستخدام في الأنشطة الاقتصادية للبلد، ويشمل النقد والعملات المعدنية والأموال المودعة في حسابات التوفير والحسابات الجارية للمدفوعات والاستثمارات قصيرة الأجل، وهو يعكس مدى السيولة التي توفرها الأدوات النقدية المختلفة في الاقتصاد، بناءً على حجم ونوع الحساب الذي تنتمي إليه الأداة السائلة (Anjande et al., 2024:41).

يوضح الجدول(3) تطور المعروض النقدي الضيق(M1) والواسع(M2) في العراق خلال الفترة (2008-2024) اتجاهات متباينة تعكس آثار السياسة النقدية والتغيرات الاقتصادية ومستويات السيولة في السوق، ففي عام(2009) شهد المعروض النقدي الواسع والضيق نمواً ملحوظاً بلغ(30.13%) و(32.30%) على التوالي، وذلك بسبب ارتفاع عائدات النفط بعد الأزمة المالية في عام(2008)، مما أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي وتحسن السيولة في الاقتصاد، واستمر هذا النمو في عام(2010) مع زيادة في(M2) بنسبة(32.92%) و(M1) بنسبة(38.37%) مدفوعاً بزيادة عائدات النفط، كما ساهم التوسع في الإنفاق الحكومي وزيادة ديون القطاعين العام والخاص في التأثير التوسعي، وفي عام(2011) شهد الاقتصاد تباطؤاً نسبياً في نمو المعروض النقدي حيث ارتفع(M2)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.13

بنسبة(19.52%) و(M1) بنسبة(21.24%) مما يشير إلى انخفاض في تدفق عائدات النفط، وفي عام(2012) تباطأ النمو بشكل كبير حيث نما(M2) بنسبة(4.34%) و(M1) بنسبة(1.81%)، مما يعكس تباطؤ التوسع النقدي بسبب السياسات الاحترازية التي ينتهجها البنك المركزي، على الرغم من استمرار عائدات النفط، وفي عام(2013) عاد المعروض النقدي إلى النمو القوي مع ارتفاع(M2) بنسبة(16.44%) و(M1) بنسبة(15.88%)، وذلك بسبب زيادة الإنفاق الحكومي واستمرار تدفق عائدات النفط، وفي عام(2014) تراجع النمو ليسجل(M2) نسبة(3.45%) فقط في حين انخفض(M1) بنسبة(1.58-%)، وذلك بسبب الأزمة المالية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط ودخول العراق في أزمة أمنية بسبب غزو تنظيم داعش لمناطق واسعة مما أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي، وفي عام(2015) شهد الاقتصاد العراقي انكماشاً نقديا حيث انخفض (M2) بنسبة(8.89-%) و(M1) بنسبة(9.99-%)، وذلك بسبب الانخفاض في أسعار النفط واستمرار الاضطرابات الأمنية مما أجبر الحكومة على خفض الإنفاق واللجوء إلى الاقتراض، وشهد عام(2016) نمو في(M1) بنسبة(8.10%) ويعزى ذلك إلى النمو العملة خارج المصارف فيما سجل(M2) نمو بنسبة(6.64%) ويعود ذلك إلى الأثر التوسعي لصافي الدين الحكومي، في عام (2017) استمر النمو حيث سجل(M2) نسبة(5.47%) و(M1) نسبة(8.83%)، وذلك بفضل زيادة إنتاج النفط وبداية التعافي في النشاط الاقتصادي مع تراجع الأزمة الأمنية، وفي عام(2018) انخفض نمو المعروض النقدي حيث نما(M2) بنسبة(2.69%) و(M1) بنسبة(1.09%) وهو ما يعكس الظروف الاقتصادية المستقرة والسياسات النقدية الحكيمة للبنك المركزي، في عام(2019) انتعش النمو في عرض النقد بشكل كبير حيث نما(M2) بنسبة(8.38%) و(M1) بنسبة(11.50%) مدفوعاً بتحسن أسعار النفط وزيادة الإنفاق الحكومي، وفي عام(2020) تأثر الاقتصاد بجائحة كورونا مما أدى إلى سياسات نقدية توسعية، حيث نما المعروض النقدي بنسبة(16.00%) و(M1) بنسبة(19.11%) مع زيادة الإنفاق الحكومي لاحتواء آثار الجائحة، في عام (2021) استمر النمو القوي مع ارتفاع (M1) بنسبة(16.67%) و(M1) بنسبة(16.06%)، مدفوعًا بالتعافي في النشاط الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط، وفي عام (2022) شهد الاقتصاد توسعًا نقديًا قويًا مع زيادة (M1) بنسبة(20.28%) و(M1)بنسبة (22.13%)، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنفاق الحكومي، في عام(2024) تراجع نمو المعروض النقدي(M2) بنسبة(4.34-%) و(M1) بنسبة (5.21-%)، مما يعكس قرار البنك المركزي بالسيطرة على السيولة والحد من الضغوط التضخمية.

جدول (3) مؤشر عرض النقد في العراق للمدة (2008-2024) **(مليار دينار)**

السنوات	عرض النقد M1	عرض النقد M2	معدل نمو M1 %	معدل نمو M2 %
2008	28,190	34,920	-	-
2009	37,300	45,438	32.30	30.13
2010	51,620	60,396	38.37	32.92
2011	62,600	72,200	21.24	19.52
2012	63,736	75,337	1.81	4.34
2013	73,858	87,700	15.88	16.44
2014	72,692	90,728	-1.58	3.45
2015	65,435	82,595	-9.99	-8.98
2016	70,733	88,082	8.10	6.64
2017	76,987	92,900	8.83	5.47
2018	77,829	95,400	1.09	2.69
2019	86,771	103,400	11.50	8.38
2020	103,353	119,906	19.11	16.00
2021	119,944	139,886	16.06	16.67
2022	146,488	168,291	22.13	20.28
2023	160,318	180,976	9.43	7.57
2024	151,958	173,127	-5.21	-4.34

الجدول من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي- دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2008-2024)، العراق.

2- تحليل مؤشر سعر الفائدة ومعدل التضخم في العراق

يؤدي التضخم وأسعار الفائدة أدواراً مهمة في الاقتصاد، إما عن طريق تحسين الاقتصاد أو الإضرار به اعتماداً على طبيعة هذه المتغيرات، ويمكن وصف الإطار الاقتصادي الكلي بأنه مستقر عندما يكون التضخم منخفضاً ومقبولاً وتكون أسعار الفائدة الحقيقية مناسبة (Oyadeyi et al,2025:2)، ويعرف سعر الفائدة بأنه سعر الفائدة الذي يقرض به البنك المركزي الأموال للمصارف التجارية، وهو الأداة الأكثر أهمية التي يستخدمها البنك المركزي للسيطرة على التضخم والنمو

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.13

الاقتصادي (Aiyedogbon et al., 2023,1103). ويعرف التضخم بأنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار، ويحدث عندما يتجاوز الطلب على المنتجات العرض، فإن الطلب الزائد يؤدي إلى التضخم في الاقتصاد، وبالمثل إذا ارتفعت أسعار عوامل الإنتاج، كذلك زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى التضخم (Deshpande ,2020:2)، وعرف الباحثون التضخم في الدول النامية، بأنه ظاهرة تعكس اختلالات هيكلية ناجمة عن بنية اقتصادية متخلفة وتحديات التنمية، خاصة في مراحلها الأولى(الصبيحي وأخرون، 2022، 27).

يقدم الجدول(4) لمحة عن اتجاهات معدل الفائدة والتضخم في العراق للمدة المذكورة، والذي يتبين منه في عام(2008) بلغ سعر الفائدة(16.75%) وهو مرتفع يعكس سياسة تهدف إلى كبح التضخم الذي بلغ(2.7%)، وفي عام(2009) خفض البنك سعر الفائدة إلى(8.83%)(47.27-%) استجابة للأزمة المالية العالمية التي أثرت بشكل غير مباشر على الاقتصاد العراقي، مع انخفاض التضخم إلى(2.4%)(11.11-%) مما يعكس سياسة النقدية محفزة للاقتصاد لمواجهة الركود العالمي، واصل البنك المركزي خفض أسعار الفائدة تدريجيا، حيث وصلت إلى(6.25%) في عام(2010)، ثم(6.0%) في عام(2011) وبقيت مستقرة حتى(2014)، وشهد التضخم ارتفاعاً في عام(2011) ليصل إلى(5.6%)(133.33%)، ذلك بسبب الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع المستوردة وارتفاع تكاليف السكن والطاقة محلياً، فضلاً عن زيادة النفقات التشغيلية، ثم بدأ التضخم في الانخفاض ليصل إلى(1.9%) في عام(2013)(68.85-%) وذلك لانخفاض أسعار النفط والغذاء عالمياً، وهو ما انعكس على الأسعار المحلية بسبب الترابطات التجارية مع الأسواق العالمية، ثم ارتفع إلى(2.2%) في عام(2014) وعل الرغم من الازمة الامنية آنذاك احتل العراق المرتبة الأولى بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث انخفاض معدل التضخم، وظل سعر الفائدة عند(6.0%) حتى العام(2015)، ثم انخفض إلى(4.33%) في العام(2016)، ثم إلى(4.0%) في العام(2017)، وبقي عند هذا المستوى حتى(2019)، وانخفض معدل التضخم ليصل إلى(1.4%) في عام(2015) اذ شهدت الأسواق المحلية استقرارا في الأسعار، كما نجح البنك المركزي في احتواء التضخم من خلال إجراءات دعم السيولة والحفاظ على استقرار سعر الصرف(العنصر الاكثر فاعلية في مواجهة التضخم)، ثم إلى(0.5%) في عام (2016) واستمر في الانخفاض إلى(0.2-%) في عام(2019)، مما يشير إلى مرحلة من الانكماش الاقتصادي تزامنت هذه الفترة مع انخفاض أسعار النفط وأزمة المالية العامة في العراق المتمثلة بانخفاض العوائد النفطية، مما دفع البنك المركزي إلى تخفيف سياسته النقدية للحفاظ على النشاط الاقتصادي، ظل سعر الفائدة عند مستوى(4.0%) في عام(2020)، بينما ارتفع التضخم من(0.2-%) إلى(0.6%)(400%) بسبب اضطرابات سلسلة التوريد وارتفاع الأسعار أثناء الوباء، وفي عام(2021) ارتفع التضخم إلى(6.0%)(900%) بسبب زيادة الإنفاق الحكومي وانخفاض قيمة الدينار العراقي وارتفاع أسعار السلع المستوردة، فيما بقى سعر الفائدة عند(4.0%)، مما يعكس سياسة نقدية تدعم النمو الاقتصادي بعد أزمة كورونا، وفي عام(2022) بقي سعر الفائدة عند(4.0%) وانخفض التضخم إلى(5.0%)(16.7-%)، وفي عام(2023) رفع البنك المركزي أسعار الفائدة إلى(7.5%)، مما يعكس التحول نحو سياسة نقدية انكماشية لكبح التضخم الذي بلغ(4.5%)(10-%)، وشهدت سنة(2024) تراجع في التضخم ليبلغ(2.6)(42.22-) وفي سعر الفائدة ليبلغ(5.6)(13.33-).

جدول (4) مؤشر معدل سعر الفائدة ومعدل التضخم في العراق للمدة (2008-2024)

السنوات	معدل الفائدة % (1)	معدل التضخم % (2)	معدل نمو العمود (1)%	معدل نمو العمود %(2)
2008	16.75	2.7	-	-
2009	8.83	2.4	-47,27	-11.11
2010	6.25	2.4	-29.22	0.00
2011	6.0	5.6	-4	133.33
2012	6.0	6.1	0	8.93
2013	6.0	1.9	0	-68.85
2014	6.0	2.2	0	15.79
2015	6.0	1.4	0	-36.36
2016	4.33	0.5	-27.83	-64.29
2017	4.0	0.2	-7.62	-60.00
2018	4.0	0.4	0	100.00
2019	4.0	-0.2	0	-150.00
2020	4.0	0.6	0	-400.00
2021	4.0	6.0	0	900.00
2022	4.0	5.0	0	-16.67

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.13

2023	7.5	4.5	87.5	-10.00
2024	6.5	2.6	-13.33	-42.22

الجدول من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي- دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2008-2024)، بغداد، العراق.

3- تحليل مؤشر سعر الصرف الرسمي والموازي في العراق

سعر الصرف هو السعر النسبي لعملة مقابل أخرى، وإن نظام سعر الصرف هو نظام تتبناه السلطة النقدية في بلد ما لتنظيم سعر صرف عملة ذلك البلد مقابل عملات بلدان أخرى، وهناك أنواع من أنظمة سعر الصرف، وخاصة بعد انهيار نظام برايتون ودوز في عام(1976)، ويعتمد اختيار النظام على الوضع الاقتصادي وظروف البلد، وحجم احتياطاته من النقد الأجنبي، وهي بشكل عام تصنف إلى:

(نظام سعر الصرف الثابت، نظام سعر الصرف العائم، نظام التعويم المدار) (Warjiyo & Juhr ,2022:58).

يعتمد العراق على نظام التعويم المدار، حيث يتدخل البنك المركزي بشكل كبير في سوق الصرف الأجنبي من خلال نافذة بيع وشراء العملات الأجنبية التي تم تقديمها في(2003/4/10) وكان الهدف من هذا التدخل ضمان استقرار سعر الصرف، مما ساعد في خفض توقعات التضخم والحد منه، يتضح من الجدول(5) انخفاض السعر الرسمي في عام(2009)(1.74-%) عن ما كان عليه في العام السابق ذلك للتحسن احتياطيات البنك المركزي من النقد الأجنبي، واستقر السعر الرسمي عند(1170) دينار حتى عام(2011)، ويعزى هذا الاستقرار نتيجة السياسة النقدية للبنك في دعم سعر صرف الدينار وبيع العملة الأجنبية بشكل مستمر، وشهد السعر الموازي انخفاضاً في عام(2009)(1.74-) قبل ان يشهد ارتفاعاً طفيفاً في عام(2011) (0.93%)، ويعزى ذلك لتأزم الظروف الاقليمية، وفي عام(2012) حافظ البنك المركزي على سعر صرف مستقر عند(1166) ديناراً، ووصل سعر صرف الدينار في السوق الموازية إلى (1233) ديناراً(3.09%)، نتيجة تدهور الأوضاع الإقليمية وزيادة طلب المضاربين على الدولار، وفي فبراير(2014) أصدر البنك توجيهات جديدة لشراء وبيع العملات الأجنبية مشدداً القيود على المصارف لمكافحة غسيل الأموال والتدفقات غير المشروعة، كما عمل على توسيع نطاق مبيعات الدولار لتلبية احتياجات المواطنين وتشجيع البنوك على تقديم خدمات أوسع، مما ادى الى انخفاض السعر الموازي بنسبة(1.46-) فيما حافظ البنك على استقرار السعر الرسمي عند(1166)، ثم ارتفع السعر الموازي في عام(2015)(2.72%) ويرجع ذلك إلى تفاعل عوامل الطلب الطبيعية والطلب الناتج عن الطلب المتوقع وفي عام(2016)(2.24%) ايضاً، حيث تزامنت هذه الفترة مع الأزمة المالية بسبب انهيار أسعار النفط، ما أدى إلى زيادة الطلب على الدولار رغم محاولات البنك المركزي تثبيت السعر الرسمي عند(1190) دينار، واستقر سعر الصرف عند(1190) لغاية عام(2020)، وشهد السعر الموازي انخفاضًا تدريجيًا خاصة في عام(2018)(3.90-%) وعام (2019)(1.07-%) يعزى ذلك إلى زيادة تدخل البنك المركزي في السوق وضخ كميات أكبر من الدولارات للحفاظ على استقرار العملة، بينما شهد عام(2020) ارتفاع في السعر الموازي بمعدل(3.18%) بسبب تداعيات جائحة كورونا، ما أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية وزيادة العجز المالي، مما أثر على قدرة البنك المركزي على السيطرة على السوق الموازية، وفي عام(2021)، شهد سعر الصرف الرسمي أكبر ارتفاع له في التاريخ الحديث إلى(1460) ديناراً(22.69%)، تماشياً مع قرار الحكومة بخفض قيمة الدينار لمعالجة العجز في الموازنة الناتج عن انخفاض أسعار النفط، كما ارتفع السعر الموازي إلى(1474)(19.45%) بسبب ارتباك السوق والطلب على الدولار، وانخفض السعر الرسمي إلى(1,324) في عام(2023)(9.25-%) وإلى(1,300) في عام(2024)(1.81-%)، وارتفع السعر الموازي في عام(2023)(3.30%)، مما يعكس استمرار الطلب على الدولار، وفي عام(2024)، انخفض السعر الموازي(2.09-%)، يرجع ذلك إلى سياسات البنك المركزي الرامية إلى تحفيز المعروض من الدولار وتحسين عائدات النفط.

جدول (5) معدل سعر الصرف الرسمي والموازي في العراق للمدة (2008-2024) (دينار/ دولار)

السنوات	سعر الصرف الرسمي (1)	سعر الصرف الموازي (2)	معدل نمو العمود % (1)	معدل نمو العمود% (2)
2008	1,193	1,203	-	-
2009	1,170	1,182	-1.93	-1.74
2010	1,170	1,185	0.00	0.25
2011	1,170	1,196	0.00	0.93
2012	1,166	1,233	-0.34	3.09
2013	1,166	1,232	0.00	-0.08
2014	1,166	1,214	0.00	-1.46
2015	1,190	1,247	2.06	2.72
2016	1,190	1,275	0.00	2.24

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.13

2017	1,190	1,258	0.00	-1.33
2018	1,190	1,209	0.00	-3.90
2019	1,190	1,196	0.00	-1.07
2020	1,182	1,234	-0.84	3.18
2021	1,460	1,474	23.52	19.45
2022	1,460	1,482	0.00	0.54
2023	1,324	1,531	-9.25	3.30
2024	1,300	1,499	-1.85	-2.09

الجدول من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي- دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2008-2024)، بغداد، العراق.

4- تحليل مؤشر العملة المصدرة والاحتياطيات الاجنبية في العراق

الاحتياطيات الاجنبية هي الأصول الدولية الرسمية المتاحة في أي وقت للسلطة النقدية والخاضعة لسيطرتها الفعلية وحق التصرف فيها مباشرة لغرض تمويل عجز ميزان المدفوعات الطارئ بشكل مباشر، أو التدخل في سوق الصرف الأجنبي للتأثير على سعر صرف عملتها(فهد، وعوة،2022،125)، أو استخدامها كأساس للحصول على قروض أجنبية، أو لكل هذه الأغراض مجتمعة، وتشمل هذه الاحتياطيات العملات الأجنبية، وموقف الاحتياطي أو الرصيد لدى صندوق النقد الدولي، وقيمة حقوق السحب الخاصة، والذهب النقدي للأغراض الرسمية (ناشد،2017: 163). اما العملة المصدرة فهي العملة التي يصدرها البنك المركزي، وتتكون من النقد المتداول لدى الجمهور والنقد الموجود لدى البنوك التجارية، أي النقد الذي يصدره البنك المركزي للتداول، باستثناء النقد الموجود في خزائن البنك المركزي(البنك المركزي،3023: 5).

يظهر الجدول(6) تحركات الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي والعملة المصدرة خلال الفترة (2008-2024)، اذ شهدت الفترة(2008-2010) استقرار نسبي ونمو متدرج، ففي(2008) بلغت الاحتياطيات الأجنبية(58.718) مليار دينار، والعملة المصدرة(21.304) مليار دينار، وفي(2009) شهدت الاحتياطيات انخفاضًا بنسبة(11.64٪) إلى(51.873) مليار دينار، بسبب تراجع الإيرادات النفطية جراء الأزمة المالية العالمية، وارتفعت العملة المصدرة بنسبة(13.43٪)، ما يشير إلى زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة التباطؤ الاقتصادي، وفي(2010) تعافت الاحتياطيات بنسبة(14.17٪) إلى(59.229) مليار دينار مدعومة بارتفاع أسعار النفط، كما زادت العملة المصدرة بنسبة(13.8٪)، وشهدت الفترة(2011-2013) نمو قوي بفضل الطفرة النفطية، اذ سجلت الاحتياطيات الأجنبية في(2011) قفزة بنسبة(20.56٪) لتصل إلى(71.411) مليار دينار، تزامنًا مع ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج العراقي بعد الاستقرار السياسي النسبي، وزادت العملة المصدرة بنسبة(16.9٪)، واستمر الاتجاه التصاعدي حتى(2013)، حيث بلغت الاحتياطيات(90.649) مليار دينار في(2013) ويعود هذا النمو بشكل رئيسي إلى زيادة استثمارات البنك والزيادة الكبيرة في النقد في الصندوق مدعومة بزيادة العوائد النفطية، وشهدت الفترة(2014-2016) صدمة انخفاض أسعار النفط وتراجع الاحتياطيات، ففي(2014) بدأ التراجع إذ انخفضت الاحتياطيات إلى(77.363) مليار دينار، نتيجة انخفاض أسعار النفط وارتفاع الإنفاق العسكري بسبب الحرب ضد تنظيم داعش، وفي(2015) تواصل الانخفاض بنسبة(17.36-٪) إلى(63.889) مليار دينار، بسبب استمرار تدني أسعار النفط وزيادة العجز المالي، مما دفع الحكومة إلى الاعتماد أكثر على الاحتياطي لتمويل الإنفاق في(2016)، استمر التراجع إلى(53.551) مليار دينار، فيما ارتفعت العملة المصدرة بنسبة(17.22٪)، مما يشير إلى زيادة التمويل النقدي للإنفاق الحكومي في ظل تراجع الإيرادات، وفي(2017-2019) شهدت المدة تعافٍ تدريجي واستقرار نسبي في(2017) شهدت الاحتياطيات انتعاشًا بنسبة(8.99٪)، نتيجة تحسن أسعار النفط، لكن العملة المصدرة تراجعت بنسبة(2.2-٪)، ما يشير إلى جهود البنك المركزي في إدارة السيولة، وفي(2018) قفزت الاحتياطيات بنسبة(31.08٪)، مدفوعة بتحسن الإيرادات النفطية مع استقرار العملة المصدرة، في(2019) استمرت الاحتياطيات في النمو إلى(80.384) مليار دينار ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع رصيد الذهب في بغداد والخارج ، بينما ارتفعت العملة المصدرة بنسبة(17.11٪) مما يعكس توسع النشاط الاقتصادي، وتعود الزيادة إلى الدعم الذي قدمته الحكومة للعاطلين عن العمل عقب الاحتجاجات، وفي(2020-2021) وسط تداعيات جائحة كورونا وتعافٍ لاحق، ففي(2020) تراجعت الاحتياطيات بنسبة(1.86-٪) ويرجع ذلك إلى زيادة الإنفاق العام خلال انتشار الأزمة الصحية على المستلزمات الطبية وإعادة تأهيل المستشفيات، بالإضافة إلى تقديم الدعم للأسر خلال تطبيق حظر التجوال الشامل، وفي(2021) انتعشت الاحتياطيات إلى(93,093) مليار دينار(18.01٪) ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع الأرصدة في البنوك الأجنبية وفي نيويورك مدعومة بارتفاع أسعار النفط، فيما ارتفعت العملة المصدرة بنسبة(27.35٪) نتيجة لزيادة الإنفاق العام نتيجة

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.13

إقرار الموازنة وزيادة مخصصات مبادرات البنك، وشهدت الفترة(2022-2023) قفزة كبيرة في الاحتياطيات الأجنبية، ففي(2022) قفزت الاحتياطيات إلى(140.642) مليار دولار(51.06٪)، ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط، وهو ما انعكس على زيادة الاستثمار الأجنبي، وفي(2023) استمرت الزيادة بنسبة(3.63٪) نتيجة ارتفاع الاستثمارات الأجنبية في الخارج، لتصل إلى(145.762) مليار دينار، وفي المقابل ارتفعت العملة المصدرة بنسبة(15.91٪) نتيجة لزيادة الأصول الأجنبية والمحلية لدى البنك المركزي، وفي عام(2024) تراجعت الاحتياطيات الاجنبية الى(29.10-)، وشهدت العملة المصدرة تراجع بسيط بنسبة(0.92-)، وذلك بسبب تمويل عجز الموازنة، وانخفاض أسعار النفط، وزيادة الإنفاق العام، وزيادة الدين العام المحلي، وسياسة التعقيم النقدي التي ينتهجها البنك المركزي.

جدول (6) العملة المصدرة والاحتياطيات الاجنبية في العراق للمدة (2008-2024) (مليار دينار)

السنوات	العملة المصدرة (1)	الاحتياطيات الاجنبية (2)	معدل نمو العمود (1)%	معدل نمو العمود (2)%
2008	21,304	58,718	-	-
2009	24,169	51,873	13.43	-11.64
2010	27,507	59,229	13.80	14.17
2011	32,157	71,411	16.90	20.56
2012	35,785	82,001	11.29	14.85
2013	40,630	90,649	13.54	10.55
2014	39,884	77,363	-1.83	-14.65
2015	38,585	63,889	-3.26	-17.36
2016	45,232	53,551	17.22	-16.18
2017	44,237	58,365	-2.20	8.99
2018	44,264	76,481	0.06	31.08
2019	51,835	80,384	17.11	5.10
2020	66,031	78,889	27.35	-1.86
2021	76,562	93,093	15.96	18.01
2022	87,562	140,642	14.38	51.06
2023	101,481	145,762	15.91	3.63
2024	100,543	130,347	-0.92	-29.10

الجدول من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي- دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2008-2024)، بغداد، العراق.

ثالثاً: تحليل أثر تمويل عجز الموازنة العامة بالاقتراض الداخلي في السياسة النقدية في العراق (2008-2024)

يمثل الجدول(7) نموذجاً لتأثير تمويل عجز الموازنة على متغيرات السياسة النقدية في العراق للمدة (2008-2024)، ففي عام(2008) عندما تأثر الاقتصاد العالمي بالأزمة المالية سجل العراق عجزاً بلغ(2,141-) مليار دينار ورغم أن الدين المحلي يبلغ(4,456) مليار دينار، فإن السياسة النقدية ظلت تقييدية مع سعر فائدة بلغ(16.75%) وهو ما يعكس محاولة البنك المركزي السيطرة على التضخم الذي بلغ(2.7%)، كما بلغت العملة المصدرة(21,304) مليار دينار، والاحتياطيات الأجنبية(58,718) مليار دينار، وهو ما يضمن استقرارا نقديا نسبيا، وفي بداية عام(2009) انهارت أسعار النفط إثر الأزمة المالية ما أدى إلى مضاعفة العجز إلى(19,983-)، ولتمويل هذا العجز زادت الحكومة من اقتراضها المحلي ليصل الدين المحلي إلى(8,434)، وانعكس ذلك على السياسة النقدية حيث تم خفض سعر الفائدة إلى(8.83%) لتحفيز الاقتصاد، في حين ارتفع عرض النقد بنسبة(30.13%)، وارتفعت العملة المصدرة بنسبة(13.4%)، لكن تراجع الاحتياطيات الاجنبية بنسبة(11.6-%) زاد من الضغوط على سعر الصرف لينخفض الى(1,170)، وفي عام(2011) تحقق فائض مالي بلغ(10,735) بفضل ارتفاع أسعار النفط الناجم عن اضطرابات "الربيع العربي"، وانعكس ذلك إيجاباً على السياسة النقدية حيث انخفض الدين المحلي إلى(7,447)، وارتفع عرض النقد بنسبة(19.52%)، كما زادت العملة المصدرة بنسبة(16.90) لكن الإنفاق الحكومي دفع التضخم إلى الارتفاع إلى(5.6%)، مما دفع البنك المركزي إلى إبقاء أسعار الفائدة عند(6%) للحد من التضخم، وعاد العجز إلى(2,405-) في(2012) وسجل (26,547-) في عام(2013) بسبب زيادة الإنفاق العام بعد انسحاب

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.13

القوات الأميركية، وواصل الدين المحلي ارتفاعه ليصل إلى(6,548) في عام(2012) قبل أن ينخفض إلى(4,256) في عام(2013)، وزادت العملة المصدرة بنسبة(13.5%)وانخفض معدل التضخم إلى(1.9%)، مما سمح للبنك المركزي بالحفاظ على أسعار الفائدة عند(6%) وفي الفترة(2014-2016) أدى انهيار أسعار النفط والحرب ضد داعش إلى تفاقم العجز، حيث وصل إلى(12,933-) في عام(2015) و(13,655-) في عام(2016)، وقد أدى ذلك إلى زيادة في الدين المحلي حيث وصل إلى(32,143) مليار دينار في عام(2015) ثم إلى(47,362) في عام(2016)، مما دفع البنك المركزي إلى اعتماد سياسة نقدية توسعية من خلال خفض أسعار الفائدة إلى(4.33%)، وزادت العملة المصدرة بنسبة(17.2%) في(2016)، لكن التضخم انخفض إلى(0.5%) بسبب الركود الاقتصادي، في حين تراجعت احتياطيات النقد الأجنبي بشكل كبير بنسبة(16.2-%)، مما زاد الضغوط على سعر الصرف ليرتفع الى(1,190)، في الفترة(2017-2019) ومع تعافي أسعار النفط وتحسن الوضع المالي انخفض العجز إلى(0,354-) في عام(2017)، تلاه فائض قدره(25,388) في عام(2018)، وقد انعكس ذلك على السياسة النقدية حيث ظل الدين المحلي مستقراً عند(41,823) في عام(2018)، في حين ارتفعت الاحتياطيات الاجنبية بنسبة(31.1%)، مما عزز سعر الصرف إلى(1,190)، وفي عام(2020) أدت جائحة كوفيد-19 إلى انهيار أسعار النفط، مما دفع العجز إلى(13,959-)، ولجأت الحكومة إلى تمويل العجز عبر الاقتراض الداخلي، ما أدى إلى ارتفاع الدين الداخلي إلى(64,247)، وساهمت السياسة النقدية في زيادة عرض النقد بنسبة(16%)، وارتفعت العملة المصدرة بنسبة(27.4%) في حين ظلت أسعار الفائدة عند(4%)، واستمر الضغط أيضاً على الاحتياطيات الأجنبية التي تراجعت بنسبة(1.9-)، وفي عام (2021) انخفض العجز إلى(7,863-)، وارتفع الدين المحلي بنسبة(8.8%)، والمعروض النقدي بنسبة(16.7%)، وشهد التضخم اعلى ارتفاع له خلال الفترة المدروسة بنسبة(900%)، وسجلت العملة المصدرة نسبة نمو(16%)، فيما ارتفع سعر الصرف الرسمي نحو(1,460)، وارتفعت الاحتياطيات الاجنبية بنسبة(18%)، وذلك في إطار سياسة نقدية تهدف إلى دعم التعافي الاقتصادي بعد الجائحة، وشهد عام(2022) انتعاشًا ماليًا بفضل ارتفاع أسعار النفط بسبب أزمة الطاقة العالمية والحرب بين روسيا وأوكرانيا، مما ساهم في تحقيق فائض في الموازنة بلغ(29,873) في عام(2022)، وقد انعكس ذلك في السياسة النقدية، حيث ارتفع عرض النقد بنسبة(20.3) وتحسنت الاحتياطيات الأجنبية بنسبة(51.1) كما ارتفعت العملة المصدرة الى(14.4)، وفي عامي(2023) و(2024) عاد العجز إلى(11,102-) في عام(2023)، مما دفع الحكومة إلى زيادة الدين المحلي إلى(70,558)، من ناحية أخرى، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة إلى(7.5%) في محاولة لكبح التضخم الذي بلغ(4.5%) كما ارتفعت العملة المصدرة بنسبة(15.9) وانخفض سعر الصرف الى(1,324)، وفي عام(2024) تراجعت الاحتياطيات الاجنبية والعملة المصدرة بنسبة(29.1-)(0.9-) على التوالي، وفي عام(2024) تفاقم العجز إلى(18,455-) مع ارتفاع الدين المحلي بنسبة(17.7) وانخفض عرض النقد بنسبة(4.3-)، وانخفاض العملة المصدرة بنسبة(0.9-)، وانخفض سعر الصرف الرسمي إلى(1,300) ، في حين انخفضت الاحتياطيات بنسبة(29.1-)، وتم تشديد السياسات من خلال رفع أسعار الفائدة إلى(6.5%) لمكافحة التضخم وإدارة سعر الصرف.

جدول (7) عجز/ فائض الموازنة العامة والدين العام الداخلي ومؤشرات السياسة النقدية في العراق للمدة (2008-2024) **(مليار دينار)**

السنوات	الفائض/ العجز بعد طرح السلف (1)	الدين الداخلي (2)	عرض النقد M2(3)	معدل الفائدة (4) %	معدل التضخم (5) %	سعر الصرف الرسمي(6)	سعر الصرف الموازي (7)	العملة المصدرة (8)	الاحتياطيات الاجنبية (9)	معدل نمو 1)) %	معدل نمو (2) %	معدل نمو (3) %	معدل نمو (4) %	معدل نمو (5) %	معدل نمو %(6)	معدل نمو %(7)	معدل نمو %(8)	معدل نمو %(9)
2008	-2,141	4,456	34,920	16.75	2.7	1,193	1,203	21,304	58,718	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2009	-19,983	8,434	45,438	8.83	2.4	1,170	1,182	24,169	51,873	-833.4	89.3	30.1	-47,3	-11.1	-1.9	-1.7	13.4	-11.6
2010	-1,980	9,181	60,396	6.25	2.4	1,170	1,185	27,507	59,229	90.1	8.9	32.9	-29.2	0.0	0.0	0.3	13.8	14.2
2011	10,735	7,447	72,200	6.0	5.6	1,170	1,196	32,157	71,411	652.2	-18.9	19.5	-4.0	133.3	0.0	0.9	16.9	20.6
2012	-2,405	6,548	75,337	6.0	6.1	1,166	1,233	35,785	82,001	-122.4	-12.1	4.3	0.0	8.9	-0.3	3.1	11.3	14.9
2013	-26,547	4,256	87,700	6.0	1.9	1,166	1,232	40,630	90,649	-1003.8	-35.0	16.4	0.0	-68.9	0.0	-0.1	13.5	10.6
2014	-6,638	9,520	90,728	6.0	2.2	1,166	1,214	39,884	77,363	75.0	123.7	3.5	0.0	15.8	0.0	-1.5	-1.8	-14.7
2015	-12,933	32,143	82,595	6.0	1.4	1,190	1,247	38,585	63,889	-94.8	237.6	-9.0	0.0	-36.4	2.1	2.7	-3.3	-17.4
2016	-13,655	47,362	88,082	4.33	0.5	1,190	1,275	45,232	53,551	-5.6	47.4	6.6	-27.8	-64.3	0.0	2.2	17. 2	-16.2
2017	-354	47,679	92,900	4.0	0.2	1,190	1,258	44,237	58,365	97.4	0.7	5.5	-7.6	-60.0	0.0	-1.3	-2.2	9.0
2018	25,388	41,823	95,400	4.0	0.4	1,190	1,209	44,264	76,481	7271.8	-12.3	2.7	0.0	100.0	0.0	-3.9	0.1	31.1
2019	-14,592	38,332	103,400	4.0	-0.2	1,190	1,196	51,835	80,384	-157.5	-8.4	8.4	0.0	-150.0	0.0	-1.1	17.1	5.1
2020	-13,959	64,247	119,906	4.0	0.6	1,182	1,234	66,031	78,889	4.3	67.6	16.0	0.0	-400.0	0.0	3.2	27.4	-1.9
2021	-7,863	69,912	139,886	4.0	6.0	1,460	1,474	76,562	93,093	43.7	8.8	16.7	0.0	900.0	22.7	19.5	16.0	18.0

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.13

2022	29,873	69,496	168,291	4.0	5.0	1,450	1,482	87,562	140,642	479.9	-0.6	20.3	0.00	-16.7	0.0	0.5	14.4	51.1
2023	-11,102	70,558	180,976	7.5	4.5	1,324	1,531	101,481	145,762	-137.2	1.5	7.6	87.5	-10.0	-9.6	3.3	15.9	3.6
2024	-18,455	83,050	173,127	6.5	2.6	1300	1499	100,543	130,347	-66.3	17.7	-4.3	-13.3	-42.2	-1.9	-2.1	-0.9	-29.1

الجدول من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي- دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات(2008-2024)، بغداد، العراق، بيانات الجدول(1)

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً:- الاستنتاجات

1- اثبتت الدراسة ان استمرار تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الاقتراض المحلي يؤدي الى زيادة اعباء سداد الفوائد واقساط الديون وله تأثير سلبي على اداء المصارف العامة والبنك المركزي في تنفيذ سياسته النقدية مما يؤكد صحة الفرضية القائلة بان هذا النموذج التمويلي يؤدي الى تفاقم الضغوط المالية والنقدية في الاقتصاد العراقي.

2- تظهر نتائج البحث أن الموازنة العراقية تعاني من عجز مستمر نتيجة الاعتماد المفرط على إيرادات النفط وانخفاض الإيرادات غير النفطية وارتفاع النفقات التشغيلية، ويؤدي هذا الوضع إلى ضغوط مالية قوية تتطلب تمويلاً داخلياً متكرراً.

3- يبين التحليل أن التمويل الداخلي لعجز الموازنة أثر على العديد من المؤشرات النقدية؛ وقد ساهم ذلك في ارتفاع معدلات التضخم في فترات معينة، وزيادة تقلبات أسعار الصرف، والتأثير على احتياطيات النقد الأجنبي، ما يشكل تحديات أمام البنك المركزي في تحقيق أهدافه النقدية.

4- تشير الدراسة إلى أن استمرار التمويل المحلي لعجز الموازنة دون تنويع مصادر التمويل أو تحسين الإيرادات قد يؤدي إلى زيادة أعباء الديون وتكاليف خدمة الديون، مما قد يعيق الاستدامة المالية ويؤثر على قدرة الحكومة على تنفيذ سياسات التنمية الفعالة.

5- تشير الدراسة إلى أن الاستخدام المحدود لأدوات التمويل غير التضخمية أو بدائل التمويل الحكومي، فضلاً عن غياب التنسيق مع المؤسسات الدولية، من نقاط الضعف التي تقلل من فعالية السياسات المالية والنقدية.

6- أظهرت نتائج التحليل أن تمويل عجز الموازنة العامة من خلال الاقتراض المحلي كان له أثر على مؤشرات السياسة النقدية الأخرى، إذ ساهم في خفض فعالية سعر الفائدة كأداة للضبط النقدي بسبب الضغوط المالية، وقد أدى ذلك أيضاً إلى زيادة العملة المصدرة لتغطية الاحتياجات التمويلية، مما ساهم في توسيع المعروض النقدي بدرجات متفاوتة خلال الفترة المدروسة، مما انعكس على استقرار البيئة النقدية.

ثانيا:- التوصيات

1- ينبغي للسلطات المسؤولة أن تسعى جاهدة لإعادة هيكلة الإنفاق العام، مع إعطاء الأولوية لخفض النفقات التشغيلية غير الضرورية والتركيز على الاستثمارات التي تمكن النمو الاقتصادي المستدام.

2- من المستحسن زيادة الإيرادات غير النفطية من خلال إصلاح النظام الضريبي وزيادة كفاءة التحصيل، مع تنويع القاعدة الاقتصادية لتقليل الاعتماد المفرط على النفط وتأثير التقلبات في أسعاره.

3- توصي الدراسة بالابتعاد عن أدوات التمويل التي تؤدي بشكل مباشر إلى زيادة المعروض النقدي، وتقترح استخدام قنوات تمويل بديلة، مثل تطوير سوق السندات الحكومية وتبني آليات مالية لا تؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية.

4- ينبغي منح البنك المركزي استقلالية أكبر لاتخاذ القرارات النقدية التي تساعد على كبح التضخم واستقرار سعر الصرف، مع توفير آليات الرقابة لضمان عدم تداخل السياسات المالية مع السياسة النقدية.

5- من المستحسن توسيع قاعدة أدوات التمويل المحلية من خلال تنويع قنوات الاقتراض، مما يساعد على توزيع المخاطر وتخفيف الضغوط على النظام المصرفي؛ ومن المهم أيضًا التأكد من تخطيط تواريخ استحقاق الديون بما يتوافق مع قدرة الدولة على السداد دون التأثير سلبًا على السيولة

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.13

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

English References:

J.D.Danladi and others(2015) "Government Expenditure and Its Implication for Economic Growth Evidence from Nigeria Evidence from Nigeria' 'Journal of Economic and Sustainable Development ,Nigeria, Vol.6, No.18, , P142.

Aghughu, Adolphus Arhotomhenla, Raymond Osi Alenoghena, & Justin Amase, Government Domestic Borrowing and Private Credit in Nigeria: Testing the Lazy Bank Hypothesis, Journal of Economics & Sustainable Development, no.7 (2022).

Aiyedogbon, John Olu, Ezie Obumneke, and Ropheka E. Bot. "Monetary Policy Tools and Nigeria's Manufacturing Sector Output." International Journal of Research and Innovation in Social Science 7, no. 8 (August 2023): 1103.

Al-Khaikani, Nizar Kazim, and Al-Musawi, Haider Younis, Economic Policies (The General Framework and its Impact on the Financial Market and Macroeconomic Variables (First Edition, Amman, Dar Al-Yawzi for Publishing, Distribution and Printing, 2015)).

Al-Subaihi, Ali Naba Sael, Al-Muhammadi, Nazem Abdullah Abdul, & Al-Ani, Ahmed Hussein Betta. Forecasting inflation trends in the Iraqi economy for the period (2019–2025), Journal of Economic and Administrative Studies, (25), 27, (2022).

Anjande, Gbatsoron, Terwuah Simeon Asom, Ngutsav Ayila, Bridget Ngodoo Mile, and Victor Ushahemba Ijirshar. "Government Spending and Money Supply Roles in Alleviating Poverty in Africa." Journal of Public Administration, Finance and Law 33, no. 3 (2024): 41.

Arjune, Dileep, Mohammed Qasem Al-Maflehi, Analyzing the Sources of Financing the State's General Budget Deficit - A Case Study of Yemen, International Journal of Mechanical Engineering 7, no. 2 (2022).

Central Bank of Iraq, Department of Statistics and Research, Annual Statistical Bulletin, Issue (5), Baghdad, Iraq: Central Bank of Iraq, (2023).

Chusi, Tafuteni, Joseph Budili, and Hozen Mayaya, Impacts of Quantitative Monetary Policy Tools on Deposit Performance of Commercial Banks: A Case of CRDB Plc, Tanzania, American Journal of Economics, vol, 6, no. 2 (2022).

Deshpande, Satyajeet S. "Working of Contractionary Monetary Policy: A Diagrammatic Presentation." GAP Interdisciplinarities: A Global Journal of Interdisciplinary Studies 3, no. 2 (2020): 1-10

Fahd, Aysar Yassin, & Ouda, Ali Jawad. Analysis of foreign reserves and determining the optimal level of foreign reserves in Iraq for the period (2008–2019). Journal of Economic and Administrative Studies, (27), 125, (2022).

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.1.2026.13

Gimba, John Toro, Eche George Ezenna, Clement Adeyeye Awogbemi, Effect of External Debt on Inflation Rate in Nigeria, Journal of Advanced Research & Multidisciplinary Studies 4, no. 4 (2024).

Lukonga, Inutu. Monetary Policy Implications Central Bank Digital Currencies: Perspectives on Jurisdictions with Conventional and Islamic Banking Systems. Working Paper No. 2023/060. IMF, 2023.

Ministry of Planning, Department of Economic and Financial Policies, Department of Macro Policies and Economic Modeling, Monetary and Banking Policy Report in Iraq (2022), Iraq: Ministry of Planning, (2022).

Moses, Adediji Adebisi, & Babatunde Moses Adesanya, Budget Deficit Financing Options and Inflationary Pressure in Nigeria, Nigerian Defence Academy Journal of Economics and Finance, vol.7, no. 2 (2023).

Nashed, Suzi Adly, Financial and Economic Policies, Fifth Edition, Alexandria: University Knowledge Library, (2017).

Nice, David. Public Budgeting. Belmont: Wadsworth Group, (2002).

Nsonwu, Modestus C., Sustainability of Nigeria External Borrowing: An Empirical Investigation, Vol. 13, no. 5, (2022).

Okeke, Victor Ebuka, Clement Nwakoby, Nonso Evaristus Okeke, Excessive Internal Borrowings & Debt Management: Implications on the Nigerian Economy, Journal of Financial Risk Management, vol. 11 (2022): 116–141.

Okolie, Paschal I., & Gabriel A. Anidiobu. Effect of Deficit Financing on Economic Growth and Development in Nigeria, European Journal of Accounting, Finance and Investment 6, no. 4 (2020): 29–45.

Onyedibe, Francis Chukwudi, Maria Chinecherem Uzonwanne, Mbah Catherine Chidinma, Impact of Budget Deficit Financing on Money Supply in Nigeria, Growth 9, no. 1 (2022).

Oyadeyi, Olajide O., Tolulope T. Osinubi, Munacinga Simatele, and Oluwadamilola A. Oyadeyi. "The Threshold Effects of Inflation Rate, Interest Rate, and Exchange Rate on Economic Growth in Nigeria." Cogent Economics & Finance 13, no. 1 (2025)

Sannoh, Musa, Momodou Mustapha Fanneh, Does the Mode of Financing the Budget Deficit Matter for Inflation? The Case of the Gambia, Technium Social Sciences vol.31, (2022): 362–370.

Sumba, Jerry Ogutu, Rogers Ochenge Ondiba, & Paul Joshua Mugambi, Domestic Versus Foreign Borrowing: Does the Mode of Fiscal Deficit Financing Matter for Inflation in Sub-Saharan African Countries, International Journal of Applied Economics, Finance & Accounting 17, no. 2 (2023): 294–304.

Warjiyo, Perry, and Solikin M. Juhr, eds. Central Bank Policy Mix: Issues, Challenges, and Policy Responses. Singapore: Springer, 2022.

Xu, Min, Tianzhi Chen, Zhiyao Jiang, Kaiying Qu, & Yafei Cui, The Impact of Government Budget on Social Development & Optimization Strategy, Frontiers in Humanities & Social Sciences, vol. 4, no.6 (2024), 359–362.